

قضية اليوم

# الاتفاق على التعيينات يعيد الحكومة إلى تصريف الأعمال ترحيك النفايات خلال أسابيع

بعد تعطيل دام أشهراً إثر التمديد لقادة الأجهزة الامنية والعسكرية، أفضت وساطة الرئيس نبيه بري إلى تأمين اتفاق على ملء الشواغر في المجلس العسكري، وأن تكون تسمية العضوين المسيحيين بيد الجنرال ميشال عون. تسوية تسمح بإعادة "تفكيك العمل الحكومي"، ليعود مجلس الوزراء إلى ممارسة ما يجيده: تصريف الاعمال



توقيع عقد الترحيك سيتم خلاله أيام (دلاني ونهرا)

انتزع الرئيس نبيه بري من تيار المستقبل موافقة على السير بتسوية التعيينات في المجلس العسكري في الجيش. فبعد مفاوضات امتدت لأيام، لم يعد من عقدة أمام السير بالاتفاق على التعيينات، وتالياً تفعيل العمل الحكومي، إلا اختلاف بين قائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون على اسم المرشح لشغل منصب العضو المتفرغ في المجلس العسكري، ففيما يقترح عون اسم العميد جورج شريم، طالب قهوجي بتعيين العميد غابي الحمصي في هذا الموقع، وتوقعت مصادر قريبة من بري، ومصادر من تكتل التغيير والإصلاح، أن تنتج هذه «العقدة» إلى الحل، وأن جلسة مجلس الوزراء المقبلة، أو تلك التي تليها، ستشهد إقرار ملء الشغور

لم يطالب أي فريق بتأجيل الانتخابات البلدية والحكومة تؤكد القدرة على إجرائها

في المجلس العسكري، لتعود بعدها جلسات مجلس الوزراء إلى الانعقاد بصورة عادية. ولفتت المصادر إلى أن المكونات الرئيسية للحكومة وافقت على الاسم الذي اقترحه عون لشغل منصب المفتش العام للجيش، علماً بأن حزب الله وحركة أمل «لا يمانعان تعيين أي ضابط في منصب المدير العام للإدارة، حتى إن الرئيس نبيه بري قال لبعض مساعديه إنه لا يمانع في أن يسمى عون المرشح لشغل «المركز الشيعي الوحيد» في المجلس العسكري».

وكشف رئيس مجلس النواب نبيه بري أمام زواره، مساء أمس، جانباً من الجهود التي بذلها لإنجاح جلسة مجلس الوزراء واستمرت إلى ما قبل منتصف الليل، أجرى خلالها

«الأخبار» أن اتصالاً جرى أمس بين وزير الخارجية جبران باسيل ووزير المالية علي حسن خليل، أكد فيها الأول عدم الاعتراض على أي بند من البنود المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء أمس، لافتاً إلى

بند من خارج جدول الاعمال. وأبدى بري اعتقاده بأن مجلس الوزراء أصبح على سكة استعادته نشاطه واجتماعاته الدورية بعد توافق أفرقاء الحكومة على انطلاق عملها وفق الآلية المتفق عليها. وعلمت

وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله الذين لم يشاركوا في جلسة مجلس الوزراء أمس، لاستباب مبدئية، تعهدوا بالموافقة على قرارات مجلس الوزراء وتوقيع مراسيمها، وإن بُتت في غيابهم. وتقرر أيضاً ألا يناقش أي

اتصالات مع رئيس الحكومة تمام سلام والنائب وليد جنبلاط وقائد الجيش العماد جان قهوجي تناولت التعيينات العسكرية، على أن تعرض هذه في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء إذا دُعي إلى الالتحاق. ولفت إلى أن

تقرير

## قمع في وزارة البيئة



من فض الاعتصام أمام وزارة البيئة (الأخبار)